العرب
الجمعة 2019/07/26
السنة 42 العدد 11419

الباجي.. رحيل اختارته الأقدار بعناية

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

الباجي قائد السبسي لم يكن رئيسا عاديا، ولم يحكم تونس في ظرف عادي.. كذلك رحيله، لم يكن في يوم عادي، اختاره الباجي، أو اختارته الأقدار، بعناية، وكأنما به يستجمع قواه ليودعنا، والتونسيون جميعا يحتفلون بعيد الجمهورية.

أراد أن يجعل من رحيله، مثل حياته، مناسبة يتآلف التونسيون حولها. لذلك شكّل خبر وفاته المتوقعة، صدمة لجميع التونسيين.

ومثل ثورة تونس، التي وصفت بالربيع.. كانت فترة رئاسة الباجي ربيعا آخر، استطاع أن يجنب البلاد الكثير من الفخاخ المنصوبة.

كان الباجي أفضل سفير لتونس، فرض على العالم، غربه وشرقه، أن يحترم هذا البلد الصغير، المتواضع الإمكانيات. وبعد غيابه سيعيد التونسيون، ومعهم العالم، اكتشافه، وهم حتما سيشعرون بفداحة الخسارة.

لم يكن الباجي، طيلة فترة رئاسته، يمينيا أو يساريا، أحمر أو أخضر، كما لم يكن، رغم تأسيسه لحزب نداء تونس، ندائيا.. في مراسم التنصيب وعد أن يكون رئيسا لكل التونسيين، ولم يكتف بتحقيق وعده هذا، بل كان أبا للجميع. وكان أرأف على النعاج الضالة، من تلك التي اختارت السير ضمن القطيع.

خوفه على مستقبل تونس والتونسيين، أطال في حياته. وأبى قبل أن يغادر، إلا أن يقول بصمت، ما لم يقله بالكلام: اختلفوا في ما بينكم، ولكن لا تختلفوا على حب تونس، كونوا أخوة، ناصروا بعضكم البعض. أشفق عليكم من التركة التي تركتها لكم، فهي، من الحجم ومن الثقل، ما يكفي لتهز الجبال.

لم يخض الباجي حربا، ولم يشهر سلاحا في وجه أحد، سلاحه كان السير في اتجاه الخصم، ومواجهة "السيئة بالحسنة".

كان شجاعا عندما مد يده لليسار واليمين، وفرض على الجميع تقديم التنازلات، للالتقاء في منتصف الطريق.

بعد انتهاء مراسم الدفن والتوديع سيهب البعض للبحث عن أخطاء تحسب عليه.. لن يجدوها. ويبحث البعض الآخر عن الحسنات.. ليجدوا فيضا منها.

لم يكن الباجي رجل اقتصاد، ولم يكن رجل أمن.. كان سفيرا لتونس، ورجل علاقات من الطراز الأول. مهد التربة للتونسيين دون استثناء، وكان على الآخرين أن يطرحوا ثمارهم فيها.

غدا يجتمع التونسيون في المقاهي، على فنجان شاي أو قهوة، يرتشفونه بالبطء والتكاسل المعهود فيهم، ومع كل رشفة، يؤكدون لبعضهم أن رحيل الباجي لن يضعفهم، بل على العكس من ذلك، سيزيدهم قوة وصلابة. فهم تعلموا، من الماضي والحاضر، أن الهزيمة كلمة محذوفة من قاموسهم اللغوي، تماما مثلما كانت محذوفة من قاموس الباجي قائد السبسي.

العالم، يشارك التونسيين اليوم حزنهم، ويدعوا معهم "اللهم احمي تونس".. احمهما من الأصدقاء، قبل أن تحمها من الأعداء. فهزيمتها، هزيمة للمشروع الحضاري، الذي وضعت بذرته الأولى في يوم 17 ديسمبر 2010، تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي، الذي قام بإضرام النار في جسده، في نفس اليوم، ونجاحها انتصار للمشروع الحضاري.

الباجي قائد السبسي.. وقع الغياب

عبدالجليل معالي
كاتب تونسي

وفاة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، عن سن 92 سنة، الخميس، 25 يوليو 2019، سيكون لها وقع متعدد المآلات على المشهد السياسي التونسي. ففضلا عن الحضور الشخصي الكبير للرئيس التونسي وما كان يمثله من دور في البلاد رغم صلاحياته المحدودة، فإن الوفاة ستعري دون شك معالم قصور المشهد السياسي في تونس، وما يكتنفه من هرولة بعض الأطراف للهيمنة على البلاد.

وفاة الرئيس التونسي حدث في سياق سياسي تونسي موسوم بالتأزم. والتأزم التونسي ليس وليد اللحظة السياسية الراهنة، بل تعاونت على صنعه وتعميقه كل الأطراف السياسية، ولو بتفاوت.

وفي تصدّر الخبر أولويات الأحداث، لدى التونسيين أولا، وفي الأنباء العالمية ثانيا، شيء مشتق من شخصية الرئيس التونسي وحضوره، وأشياء أخرى عائدة إلى أثر غيابه، بالمعنيين السياسي والدستوري هذه المرة.

انشغل الباجي قائد السبسي منذ عودته، بعد الثورة التونسية، على تدبير السياسة بالمنهج البورقيبي، حيث لعب كثيرا على حضوره الشخصي وعلاقاته مع أغلب الفاعلين السياسيين، وراهن على أن التوافق يمثّل ترياقا سحريا لفك المعضلات، بما قد يتجاوز أحكام الانتخابات أحيانا.

أبدى قائد السبسي في أحيان كثيرة ميوله نحو تجاوز ما أفرزته نتائج الانتخابات، وتفضيله الحوار والتوافقات، فكانت وثيقة قرطاج بنسختها ولقاء باريس الشهير مع راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية (بصرف النظر عن المواقف المتباينة من تلك المحطات) أدلة على تلك المدرسة السياسية وما أنتجته من مخارج وحلول أو ما أضافته من مآزق ومطبات.

بهذا المعنى سيكون أثر غياب الباجي قائد السبسي بنفس قدر أثر حضوره، وسيحمل رحيله نفس الجلبة التي أفرزتها عودته إلى الساحة السياسية التونسية بعد الثورة (رئيسا للحكومة المؤقتة) مدجّجا بأفكار، بورقيبة وبوصمة أنه يمثّل النظام القديم عند من نصبوا أنفسهم وقتذاك حراسا للثورة.

الأثر الكبير لغياب الباجي كشف معضلة لطالما نبّه إليها الكثير من السياسيين. المحكمة الدستورية التي تأخر إنجازها، وكان تأخر تشكيلها ناتجا عن أهمية هذه المؤسسة أولا، ثم وقوعها في مفترق رياح التجاذبات الحزبية.

كان وجود المحكمة الدستورية يمكن أن يسد المعضلات الدستورية والسيناريوهات الخطيرة التي يمكن أن تؤول إليها أوضاع البلد، من قبيل عدم قدرة رئيس مجلس نواب الشعب على مباشرة نشاطه، خاصة وأنه عانى مؤخرا من مشاكل صحية كثيرة، أو غيرها من الاحتمالات التي يمكن أن تستجدّ.

جدير بالتذكير أن الفصل 84 من الدستور ينص على أنه "عند الشغور الوقتي لمنصب رئيس الجمهورية، لأسباب تحول دون تفويضه سلطاته، تجتمع المحكمة الدستورية فورا، وتقر الشغور الوقتي، فيحل رئيس الحكومة محل رئيس الجمهورية. ولا يمكن أن تتجاوز مدة الشغور الوقتي ستين يوما. إذا تجاوز الشغور الوقتي مدة الستين يوما، أو في حالة تقديم رئيس الجمهورية استقالته كتابة إلى رئيس المحكمة الدستورية، أو في حالة الوفاة، أو العجز الدائم، أو لأي سبب آخر من أسباب الشغور النهائي، تجتمع المحكمة الدستورية فورا، وتقر الشغور النهائي، وتبلغ ذلك إلى رئيس مجلس نواب الشعب الذي يتولى فورا مهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة لأجل أدناه 45 يوما وأقصاه 90 يوما".

في تصدر الخبر أولويات الأحداث في أيام التونسيين أولا، وفي الأنباء العالمية ثانيا، شيء مشتق من شخصية الرئيس التونسي وحضوره، وأشياء أخرى عائدة إلى أثر غيابه، بالمعنيين السياسي والدستوري

وفي كل الاحتمالات القانونية الأخرى، تتبدى أهمية المحكمة الدستورية، التي لم تشكّل بعد، وكان تأخر تشكيلها ناتجا عن تغليب المصالح الحزبية.

ويشار أيضا إلى أن غياب هذه المؤسسة الدستورية العليا أدى سابقا إلى اندلاع أزمات سياسية حارقة، متصلة بتأويل أحكام وفصول الدستور، حيث كانت تلك المحكمة هي المخوّل الوحيد لحسم تلك الاختلافات التي ظهرت في مناسبات متعددة على شاكلة تحديد وتوضيح صلاحيات الرئيس وتقاطعها مع صلاحيات رئيس الحكومة، باعتبار أن دستور 2014 لم يحدد الصلاحيات بدقة، وتلك بعض المساحات ضبابية، أو تلك الإشكاليات التي اتصلت بمدنية الدولة ودور الدين في المجال العام.

كان الرئيس الباجي قائد السبسي رجل التوافقات الكثيرة والمثيرة وهي توافقات بقدر ما أنتجت رفضا كبيرا لبعض آثارها، إلا أنها جنّبت البلاد احتمالات الانزلاق إلى مآلات غير مأمونة العواقب، ومكنت من فرملة نزوع حركة النهضة نحو الإطباق على البلاد بكل مؤسساتها. واليوم إذ يغيب الباجي، وإذ تستعد تونس إلى انتخابات لا أحد يعرف مدى إمكانية تنظيمها من عدمها، وفي ظل الضعف الذي تعرفه أغلب الأحزاب التونسية، تسير النهضة منفردة نحو الهيمنة، ولا أحد بإمكانه إيقافها، بالانتخابات أو بالتوافق.

الباجي قائد السبسي: رجل الدولة الديمقراطي

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

دون سقوط في السرديات البكائيّة التي يدخل فيها البعض بمجرّد إعلان الوفاة حيث يصير الفقيد قرين التنزيه والتقديس، وبمنأى أيضا عن جرد حسابات الأدلجة والدمغجة التي سرعان ما يلتجأ إليها أعداء السياسة، فتفقد بذلك الفاجعة جانبها الإنساني ويفقد صاحب القول أبعاده الأخلاقية أيضا، فمن الواجب، أخلاقيا وعقلانيا، استقراء مسيرة ومسار الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي بمنتهى الأمانة التي يفرضها التاريخ على كاتبه والواقع على رواته.

في واحدة من أفضل مقالاته السياسية، عند وفاة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات (أبوعمّار)، كتب الصحافي الراحل محمد حسنين هيكل، ما مفاده أنّ التفسير الإعلامي لمقولة "اذكروا موتاكم بخير"، كامن في التقييم الموضوعي للسيرة الذاتية للفاعل السياسي، فلا يتحول الموت إلى صكوك غفران لتجاوز الأحداث التاريخية، ولا يستحيل الغياب أيضا إلى مجال للمناكفة والتشفي أو لتصفية حسابات الأحياء مع الأموات.

الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، شيخ السياسة والدولة في تونس، عرف مرحلة مُقاومة الاستعمار وعايش دولة الاستقلال وكان ضمن الفريق الوزاري الأوّل للزعيم الراحل الحبيب بورقيبة، ولئن توارى عن الأنظار نسبيا عن منظومة الحُكم في عهد الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي، فإنّ ثورة 14 يناير 2011 دفعته إلى قلب دوائر الحكم في القصبة وقرطاج.

ودون الدخول في التفاصيل والحيثيات التي قد تحول دون استقراء الخطوط العريضة لسيرة الرجل، إلا أنّ ترجمته بالإمكان تلخيصها بأنّ الرئيس قائد السبسي كان رجل الديمقراطية إبان عهد بناء الدولة، وكان أيضا رجل الدولة إبان مرحلة بناء الديمقراطية وتكريسها في تونس.

فالرجل تعرّض في مرحلة سبعينات القرن الماضي، وفي خضم الحراك والعراك الديمقراطيين، إلى تجميد من قبل الحزب الاشتراكي الدستوريّ الحاكم، بعد تأييده للإصلاحات السياسية والدستورية في البلاد، الأمر الذي دفعه إلى الانضمام إلى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وترؤسه مجلة démocratie، ولم يعد إلى دوائر الحكم إلا في ظلّ حكم الوزير الأول الأسبق، محمد مزالي، المعروف بسعيه إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي.

كان يُمكن للباجي قائد لسبسي أن يُكمل سنوات عمره في بيته في ضواحي رادس، هادئا مطمئنا لرحلة طويلة بين دهاليز وزارة الداخلية التونسية، وكراسي وزارة الخارجية، ومقعد رئيس مجلس النواب بداية التسعينات، ولكنّ زلزال 14 يناير 2011 أعاده إلى قلب المشهد السياسي التونسي، وإن كان بعناوين أخرى.

ولئن أجبرته مطالب دمقرطة الدولة خلال عهدي بورقيبة وبن علي على التنائي النسبيّ عنهما، فإنّ مطلبية "دولة الديمقراطية" في البيئة التونسية دفعته إلى قلب الواقع السياسي المتحرّك برمال المال والسياسة والإعلام في تونس ما بعد 14 يناير.

قاد قائد السبسي بكثير من الهدوء والتروي، مرحلة الانتقال الديمقراطي البكر، ونجح في إيصال البلاد في خريف العام 2011، إلى أول انتخابات ديمقراطية في الوطن العربي، وفي الوقت الذي كانت فيه فوهات البنادق والدبابات تجلجل في أكثر من عاصمة عربيّة، كانت تونس تضع أول لبنة في بناء الديمقراطية.

وفي الوقت الذي كانت فيه أيضا معظم العواصم العربية تتدثّر بجلباب الإخوان المسلمين، وتمر مؤسساتها من الاستبداد والفساد إلى داء الأخونة، وجدت تونس في الحركة السياسية التي أسسها الباجي قائد السبسي تحت اسم "نداء تونس" الكفة الموازية والمُعادل الموضوعيّ والكتلة التاريخية لضمان بقاء الدولة وللحفاظ على الديمقراطية الوليدة.

فلم تحتج تونس إلى "البيان رقم 1" لإنقاذ الدولة والتضحية بالديمقراطية، ولم تدخل أيضا في غياهب الفوضى تحت اسم تكلفة الانتقال، فتضحي بالدولة من أجل الديمقراطية، حيث وجد الذكاء الجمعي التونسيّ الترياق للمحافظة على الحدّ الأدنى من المُعادلة المستعصية في الوطن العربي إلى يوم الناس هذا "الديمقراطية والدولة".

أنهى قائد السبسي حياته السياسية، رئيسا على دولة ضعيفة اقتصاديا، ومهترئة اجتماعيا، وحتّى الحزب الذي أسسه ليكون قاطرة لبناء تونس الجديدة انفرط إلى أكثر من شقّ متناحر.

كما لم تجد مقترحاته ومشاريعه الإصلاحية الكبرى على غرار مشروع المساواة في الإرث، وإصلاح النظام السياسي عبر تصييره نظاما رئاسيّا صرفا، مسارها للتطبيق. وعلى الرغم من أنّ الدولة ومؤسساتها وجدته أوقات الشدّة، إلا أنّه لم يجدها أوقات الرخاء النسبي.

لم يُخطأ قائد السبسي عندما، رفض ترشيح بقايا حزبه للانتخابات الرئاسية القادمة، قائلا بالحرف الواحد "الصحة لا تساعد"، فلكلّ استحقاق انتخابي أو سياسي سطوته وزمانه الحقيقي والافتراضي.

وبغض النظر عن أخطائه وهي أخطاء موجودة لدى كل فاعل سياسي، وبغض النظر أيضا عن قصوره في بناء حزب سياسي مهيكل ذي مؤسسات واضحة وديمقراطية داخلية، فإنّ جزءا من رحلته وسيرته الذاتية صار "إرثا سياسيا" في التعامل مع قضايا المنطقة المشتعلة، أو في قدرته على حماية الدولة وتأمين الديمقراطية من هواة السياسة وفوضويي الحكم، وما أكثرهم.

بغض النظر عن أخطائه وهي موجودة لدى كل فاعل سياسي، فإن جزءا من سيرته الذاتية صار «إرثا سياسيا» في التعامل مع قضايا المنطقة المشتعلة، أو في قدرته على حماية الدولة وتأمين الديمقراطية من هواة السياسة وفوضويي الحكم